

Distr.: General
9 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحق في التعليم

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في
التعليم، كيشور سينغ، المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و ٣/١٧.

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير المقرر الخاص بشأن الحق في التعليم

موجز

هذا التقرير مقدّم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و ٣/١٧. ويسلط التقرير الضوء على التطورات الأخيرة التي حدثت في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع التركيز على اتباع نهج إزاء التعليم يقوم على الحقوق. ويعرض المقرر الخاص الآفاق المتعلقة بأهداف التعليم إلى جانب استراتيجيات التنفيذ الموصى بها. وباعتبار التعليم الركيزة التي تقوم عليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يعرض التقرير آراء المقرر الخاص وتوصياته بشأن سبل تنفيذ نهج يقوم على الحقوق إزاء الأهداف الإنمائية المتصلة بالتعليم.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٨	ثانيا - التطورات الأخيرة فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
١٠	ثالثا - أهمية التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
١١	رابعا - مراعاة حقوق الإنسان وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع التركيز على الحق في التعليم
١٢	خامسا - تنفيذ النهج القائم على الحقوق إزاء التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
١٢	ألف - أهمية النهج القائم على الحقوق
١٤	باء - الهدف العام بشأن التعليم
١٧	جيم - استراتيجيات الحد من الفقر: دور التعليم
١٧	دال - كفالة المساواة بين الجنسين: الهدف التوضيحي ٢
١٨	سادسا - التعليم باعتباره الأساس الذي تقوم عليه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
١٩	سابعا - مفهوم التنمية المستدامة القائم على حقوق الإنسان وأبعادها التعليمية

- ٢٠ ثامنا - تحديد أدوار ومسؤوليات جميع أصحاب المصلحة
- ٢١ تاسعا - آليات الرصد ومؤشراته
- ٢٢ عاشرا - مساءلة الحكومات
- ٢٢ حادي عشر - آليات الإنفاذ
- ٢٣ ثاني عشر - التعليم والتعلم في مجال حقوق الإنسان
- ٢٣ ثالث عشر - النهج المنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة
- ٢٤ رابع عشر - بعض القضايا الأساسية البالغة الأهمية
- ٢٤ ألف - الاستثمار العام المستمر في التعليم باعتباره أولوية وطنية
- ٢٥ باء - الحفاظ على المصلحة الاجتماعية في التعليم، والتعليم كمنفعة عامة
- ٢٥ جيم - وضع إطار تنظيمي لمقدمي خدمات التعليم الخاص
- ٢٦ دال - دور البرلمانين
- ٢٦ هاء - تعزيز الرسالة الإنسانية وليس مجرد الدور النفعي للتعليم
- ٢٦ خامس عشر - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدّم إلى الجمعية العامة عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و ٣/١٧. وهو يركز على دور التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥^(١).
- ٢ - ويسلط هذا التقرير الضوء على التطورات الأخيرة التي حدثت في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ باتباع نهج إزاء التعليم يقوم بالحقوق، ويتضمن تحليلاً لأهداف التعليم إلى جانب استراتيجيات التنفيذ اللازمة، مع التركيز على الأنشطة المضطّعة بها على الصعيد الوطني. ويشدد المقرر الخاص على أهمية ضمان الإنصاف والجودة في التعليم، فضلاً عن تعزيز استثمارات القطاع العام في التعليم. ويختتم المقرر الخاص تقريره بتوصيات بشأن السبل الكفيلة بتنفيذ نهج يقوم على الحقوق إزاء الأهداف الإنمائية المتصلة بالتعليم.
- ٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المقرر الخاص بمهمتين إلى إكوادور وتونس، وقدم تقريرين عنهما إلى مجلس حقوق الإنسان خلال دورته الثالثة والعشرين. وخلال تلك الدورة، عرض المقرر الخاص في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ على مجلس حقوق الإنسان تقريره المواضيعي المعنون "إمكانية البت القضائي في الحق في التعليم" (A/HRC/23/35). ونظر التقرير في المسائل المتعلقة بإنفاذ الحق في التعليم، وألقى الضوء على الاجتهاد القضائي المتاح على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. كما تضمن التقرير توصيات لزيادة فعالية إمكانية البت القضائي في الحق في التعليم وإنفاذه.
- ٤ - وشارك المقرر الخاص في عدد من المناسبات العامة بشأن التعليم وواصل تعاونه مع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وكان لعدد من تلك الأحداث والأنشطة تأثير على موضوع هذا التقرير.
- ٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١٢، ألقى المقرر الخاص الكلمة الرئيسية أثناء الجلسة الافتتاحية للمنتدى الدولي الرابع للحوار السياسي لفرقة العمل الدولية المعنية بالمعلمين من أجل توفير التعليم للجميع في نيودلهي بالهند، والذي نظّمته حكومة الهند بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).
- ٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، شارك المقرر الخاص كمتحدث رئيسي في حدث مواز نظّمته المنظمة الدولية للحق في التعلم وحرية التعليم، بهدف تعزيز التعليم الجيد النوعية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، التقى المقرر الخاص بوفد رفيع المستوى من وزارة التعليم التايلندية في مقر
- (١) تشير خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى العملية الدولية التي ستفضي إلى تبني أهداف إنمائية تحل محل الأهداف الإنمائية للألفية.

اليونسكو، باريس، لإجراء حوار بشأن تدريس المعلمين، ومتطلبات الجودة، والإجراءات المعيارية في مجال التعليم. وعقب ذلك، دارت مناقشة عن خطة التعليم لما بعد عام ٢٠١٥ في تايلند (مع مراعاة الالتزامات المتعلقة بالأهداف الإنمائية الإضافية للألفية) وسياسة البلد المتصلة بتوفير التعليم المجاني للجميع لمدة ١٥ سنة.

٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ألقى المقرر الخاص كلمة رئيسية أثناء حلقة دراسية نظمتها الشبكة الأوروبية للأفكار بالتعاون مع الحزب الشعبي الأوروبي بالبرلمان الأوروبي في بروكسل لعرض أهمية التعليم الجيد النوعية. وكان أيضاً من بين المتحدثين الرئيسيين أثناء إطلاق المنشور المعنون "حماية التعليم في حالات انعدام الأمن والتراجع: دليل بشأن القانون الدولي"، الذي أصدرته منظمة "التعليم قبل كل شيء" في نيويورك. وألقى محاضرة في كلية الحقوق بكورنيل في إيثيكا، نيويورك، تحت عنوان "الحق في التعليم الجيد، المواصفات والمعايير". وحضر المقرر الخاص الفعاليات الرفيعة المستوى لإطلاق مبادرة الأمين العام العالمية بشأن التعليم، "التعليم أولاً"، وأدى بيان عن خطة التعليم لما بعد عام ٢٠١٥.

٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تحدث عن نهج حقوق الإنسان في التعاون الدولي والسياسات العامة أثناء اجتماع المائدة المستديرة المتعلق بحقوق الإنسان والتنمية الذي نظّمته جامعة بيورا الوطنية في بيرو بالاشتراك مع جامعة ريوخا في إسبانيا. وشارك المقرر الخاص أيضاً في منتدى بودابست الخامس لحقوق الإنسان، وشارك في حلقة نقاش عن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. كما حلّ ضيفاً خاصاً في مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم الذي انعقد في الدوحة، حيث أطلقت مبادرة الشبيخة موزة بنت ناصر المعنونة "علم طفلاً". وفي الشهر نفسه، أدى بيان أثناء أول اجتماع عالمي بشأن توفير التعليم للجميع، في باريس، الذي استضافته اليونسكو والذي جمع الحكومات معاً بهدف توفير التعليم الأساسي الجيد لجميع الأطفال والشباب والبالغين بحلول عام ٢٠١٥.

٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، شارك المقرر الخاص في الدورة الخامسة والخمسين لمؤتمر وزراء التعليم في البلدان الناطقة بالفرنسية التي عُقدت في نجامينا، وألقى كلمة عن تنويع العروض في التعليم وعن الحق في التعليم. وشدد المقرر الخاص على أهمية الحق في التعليم في إطار التفكير في جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠ - وخلال الشهر نفسه، شارك أيضاً في الفعالية الرفيعة المستوى للدعوة وعنوانها: "لندافع عن ملالا - تعليم الفتيات حق"، التي نظمتها اليونسكو في باريس بالتعاون مع باكستان احتفالاً بيوم حقوق الإنسان. كما شارك المقرر الخاص في الحلقة الدراسية التي

نظمتها اللجنة التوجيهية لرابطة تطوير التعليم في أفريقيا، في مدينة سيفر بفرنسا، وأجرى حواراً مع مكتب الرابطة بشأن القضايا الرئيسية والمبادرات الدولية في مجال الحق في التعليم.

١١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، شارك المقرر الخاص كمتحدث رئيسي في حلقة دراسية بشأن إمكانية التفاضل كأداة لإنفاذ الحق في التعليم، نظمها منتدى الحق في التعليم في نيودلهي، بالهند. وشارك كمحاور في الحلقة الدراسية الأولى عن التثقيف والأخلاقيات في مجال حقوق الإنسان، المعقودة في إطار سلسلة حلقات دراسية عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان (٢٠١١)، التي نظمها مركز الأبحاث في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني، بجامعة باريس - الثانية (Paris II)، بدعم من اللجنة الوطنية الفرنسية لليونيسكو. وشارك المقرر الخاص أيضاً في فريق عامل معني بالتعليم والتنمية. وقد نظم هذا الحدث قسم التعليم والتنمية في وزارة الخارجية الفرنسية بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية، من أجل تبادل الآراء بشأن خطة الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - وفي آذار/مارس ٢٠١٣، حضر المقرر الخاص حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن تعميم منظور حقوق الإنسان مع التركيز على مجالات الحق في التعليم، التي نظمها مجلس حقوق الإنسان. وأدى بملاحظات افتتاحية أثناء حدث مواز عن التعليم من أجل المواطنة في العالم في إطار متابعة مبادرة الأمين العام المعنونة "التعليم أولاً"، وقد نظمت هذا الحدث المنظمة الدولية للحق في التعلم وحرية التعليم في ١١ آذار/مارس في جنيف بالتعاون مع البعثة الدائمة للمكسيك لدى مكتب الأمم المتحدة ولدى المنظمات الدولية الأخرى في جنيف. وكان المتحدث الرئيسي في الحدث الموازي بشأن التعليم المهني، الذي نظمته مؤسسة التدريب بلا حدود يوم ١٢ آذار/مارس في جنيف.

١٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، شارك المقرر الخاص في الحلقة الدراسية الأكاديمية الدولية المعنونة "العدالة من أجل التعليم الجيد - التعليم الجيد من أجل الديمقراطية". ونظمت هذه الحلقة الدراسية مدرسة ساو باولو للقضاة وكلية الحقوق بجامعة ساو باولو وشركاء آخرين، ودارت في ساو باولو بالبرازيل. وفي تلك المناسبة، ألقى المقرر الخاص الكلمة الافتتاحية، كما صدر منشور معنون "العدالة من أجل التعليم الجيد". وألقى المقرر الخاص أيضاً الكلمة الختامية أثناء هذه الحلقة الدراسية عن سبل تعزيز إمكانية التفاضل بشأن الحق في التعليم وإنفاذ هذا الحق.

١٤ - وكذلك في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣، شارك المقرر الخاص في الدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وقد انعقدت هذه الدورة في جنيف

وتم تخصيصها للنظر في موضوع الاعتراف من خلال التعليم والحقوق الثقافية، وتكلم المقرر الخاص بشأن تعزيز المساواة والفرص المتاحة في التعليم للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

١٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١٣، شارك المقرر الخاص في الاجتماع العالمي الثاني بشأن الحق في التعليم، الذي نظّمته الأكاديمية الوطنية للبحوث في مجال التعليم، في تاباي، مقاطعة تايوان الصينية، وأدى بالكلمة الافتتاحية بشأن الحق في التعليم وسيناريو المبادرات الدولية والأهداف الإنمائية الدولية المتصلة بالتعليم لما بعد عام ٢٠١٥.

١٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، شارك المقرر الخاص في عدد من الأنشطة التي نُظّمت خلال الدورة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان دعماً لتقريره المتعلق بإمكانية البت القضائي في الحق في التعليم، الذي عرضه على المجلس في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣.

١٧ - وكان المتكلم الرئيسي في حدث مواز دار خلال الدورة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان واشتركت في تنظيمه إكوادور والبرازيل والهند والمغرب بشأن الحق في التعليم استناداً إلى نهج قائم على احترام حقوق الإنسان. وفي تلك المناسبة، عرض المقرر الخاص آراءه بشأن مستقبل التعليم وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكان هذا الحدث يهدف إلى تقديم أمثلة ملموسة عن السبل التي تتبعها البلدان لتنفيذ نهج تعليمي يقوم على احترام حقوق الإنسان، من خلال تكريس الحق في التعليم في دساتيرها وفي أطرها التشريعية، وكذلك من خلال إعمال تلك الحقوق باعتماد سياسات وإجراءات حكومية، وهي مسألة لا تقل أهمية. وركز الحدث أيضاً على التحديات المتبقية.

١٨ - وخلال مؤتمر الخبراء الدولي "فيينا + ٢٠: النهوض بحماية حقوق الإنسان" المعقود في فيينا في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣. بمناسبة الذكرى العشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في سنة ١٩٩٣، شارك المقرر الخاص في الفريق العامل المعني بـ "تعميم مراعاة حقوق الإنسان: اعتماد نهج قائم على احترام حقوق الإنسان إزاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". واكتست تلك التجربة أهمية خاصة بالنسبة لهذا التقرير. واعترفت المناقشات التي أجراها الفريق العامل بأهمية الأعمال الكاملة للحق في التعليم باعتباره أحد الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٩ - وأدى المقرر الخاص بكلمة أثناء اجتماع للخبراء بشأن تعزيز اتباع نهج قائم على احترام الحقوق إزاء النظام المالي والانتعاش الاقتصادي، تم تنظيمه في فيينا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، حيث ركّز على أهمية تخصيص الموارد اللازمة لإعمال الحق في التعليم.

٢٠ - وفي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، حضر المقرر حدثاً معنوناً "رؤى تعليمية للهند: أفكار بشأن الاستراتيجيات والأنشطة الملائمة" نظّمه مجلس التنمية الاجتماعية في نيودلهي،

بالهند. وترأس المقرر الخاص الجلسة المتعلقة بالحق في التعليم وقام بتيسيرها، وشدد على أهمية وفاء الدول بالتزاماتها المتصلة بضمان الحق في التعليم بموجب قانون حقوق الإنسان، وتلك المتصلة بالحق في التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثانياً - التطورات الأخيرة فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢١ - يشمل الحق في التعليم، على النحو المنصوص عليه في قراري مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و ٣/١٧ جدول أعمال توفير التعليم للجميع، فضلاً عن الأهداف الإنمائية للألفية. ويوسع كذلك قرارا مجلس حقوق الإنسان ٧/٢٠ و ٤/٢٣ من نطاق الحق في التعليم. ويشرح القرار ٧/٢٠ "الدور الذي يؤديه الأعمال الكاملة للتحقق من التعليم في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". ويكرر القرار ٤/٢٣ التأكيد على "الحاجة إلى ضمان أن يكون الحق في التعليم أساسياً في سياق خطة ما بعد عام ٢٠١٥".

٢٢ - والدور الأساسي الذي يضطلع به التعليم في التعجيل بالتقدم نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية هو أمر مسلم به كأحد نتائج الالتزامات المتصلة بالتعليم الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، (القرار ١/٦٥). ويمثل هذا أمراً بالغ الأهمية نظراً لأن خطة توفير التعليم للجميع، بالرغم من التقدم المحرز، لم تكتمل بعد، ولا يزال التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالتعليم محدوداً.

٢٣ - وتشمل بعض التطورات الهامة الأخرى في السنوات الأخيرة أيضاً إيلاء الاهتمام للتحقق من التعليم في ذلك السياق. ومع الإقرار "بالروابط بين التعليم والنهوض بجميع الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى"، أكد الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على الحاجة إلى تعزيز الحق في التعليم وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالتعليم، وأهداف توفير التعليم للجميع^(٢).

٢٤ - وعلاوة على ذلك، جرت مناقشات على مستوى الخبراء مؤخراً بشأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأبرزت أهمية الحق في التعليم من أجل تمكين الأفراد والإعمال التام لجميع الحقوق، بما فيها الحق في التنمية.

(٢) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ٣ (A/66/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفرع هاء.

٢٥ - وقد أكد المقرر الخاص، أثناء مشاركته في المناسبات المتصلة بجدول أعمال توفير التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالتعليم، على أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، وأهمية الربط بين التزامات الدول إزاء الحق في التعليم مع الالتزامات السياسية. وهذا أمر بالغ الأهمية في وجه التحديات التي يشكلها عدم كفاية التقدم المحرز واستمرار أوجه التفاوت التعليمية داخل البلدان وفيما بينها، مما يؤدي إلى التهميش والاستبعاد في مجال التعليم. وفي المناقشات التي أجريت بقيادة اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تبين أن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، مع زيادة التركيز على الإنصاف والجودة، هو أمر مطلوب من أجل تشكيل خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٦ - وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخراً في جميع أنحاء العالم في مجال التعليم، فإن بعض البلدان قد شهدت أوجه تفاوت في الحصول على التعليم لم يسبق لها مثيل، فضلاً عن ضعف التحصيل العلمي مع تزايد الطلب على التعليم، وزيادة تنوع أشكال التعليم المقدمة. وفي أنحاء كثيرة من العالم، سوف تتفاقم أوجه التفاوت في فرص التعليم بسبب النمو غير المنظم لخدمات التعليم التي يقدمها القطاع الخاص، أو مع كون الثروة أو الوضع الاقتصادي أهم معايير الحصول على التعليم العالي الجودة. وحتى التعليم الأساسي الجيد النوعية في طريقه لأن يصبح امتيازاً للأغنياء، مع أنه ينبغي جعله مجانياً بشكل تدريجي في جميع مراحل التعليم، تمشياً مع الالتزامات القانونية للدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيره من اتفاقيات حقوق الإنسان. وعلى هذا النحو، ينبغي تذكير الدول بالتزاماتها الأساسية بكفالة الاحترام الكامل للحق في التعليم دون تمييز أو استبعاد والوفاء بهذا الحق. ويجب عليها التمسك بالمبادئ الأساسية لعدم التمييز والمساواة في فرص التعليم للجميع، كي يتسنى في المستقبل تجنب الفجوة القائمة بين الالتزامات الواردة في جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية والواقع المشهود. وهذه المبادئ تشترك فيها معظم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وينبغي أن تكون العامل الحاسم في تشكيل خطة التنمية في المستقبل.

٢٧ - وقد أدت المناقشات حول هذه الخطة، وعملية التشاور الواسعة النطاق التي أجراها فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى إعداد التقرير المقدم إلى الأمين العام في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، المعنون "شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات عن طريق التنمية المستدامة"^(٣). ويرسم تقرير الفريق

(٣) شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات عن طريق التنمية المستدامة. تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (نيويورك، ٢٠١٣).

الرفيع المستوى خطة لا يحرم فيها أي شخص من حقوق الإنسان العالمية، ومن الفرص الاقتصادية الأساسية، وتُقام فيها مؤسسات خاضعة للمساءلة وتُعقد شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويقترح التقرير جدول أعمال للتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ يهدف إلى "تقديم إطار جديد ورؤية جديدة، انطلاقاً من إنسانيتنا المشتركة" و "تحقيق نمط إنمائي تصبح فيه الكرامة وحقوق الإنسان حقيقة واقعة للجميع". ويورد التقرير قائمة تتضمن ١٢ هدفاً توضيحياً ويضع جدول أعمال عالمي للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠، وتنفيذ الوعد بتحقيق التنمية المستدامة. ومع مراعاة التقرير والمناقشات التي تجرى، وأهمها تلك التي يجريها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، سيقوم المجتمع الدولي في نهاية المطاف بوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثالثاً - أهمية التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢٨ - يحيط قرار مجلس حقوق الإنسان ٤/٢٣ بشأن الحق في التعليم علماً "بالمبادرات الدولية الرامية إلى مناقشة التعليم والنهوض به لما بعد عام ٢٠١٥"، وذلك مع التأكيد على أهمية الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة وعمليات التشاور الجارية الأخرى. وقد أظهر المنتدى الدولي بشأن التعليم وجدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية، الذي نظّمته حكومة كازاخستان في آب/أغسطس ٢٠١٣، الاهتمام الكبير المولى للمناقشات الإقليمية بشأن التعليم وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٩ - وفي المشاورات المواضيعية العالمية التي أجريت في الآونة الأخيرة بشأن التعليم، جرى التأكيد على جوانب مختلفة من الحق في التعليم. وأشار مشروع التقرير المنبثق عن المشاورات إلى أن أحد أقوى المواضيع التي ظهرت في المشاورات بشأن التعليم هي أن الإطار التعليمي ينبغي أن يسترشد بنهج قائم على الحقوق تكون فيه الحقوق غير قابلة للتجزئة، وتعالج جميع جوانب التعليم، بما في ذلك البيئة التعليمية، وعملية التعليم والتعلم، والسياسات الحكومية، وإدارة المدارس والمعلمين^(٤).

٣٠ - وفي سياق المناقشات الجارية، وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٤/٢٣ يستحق الحق في التعليم إيلاء أقصى اعتبار في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان إجراء تقييم من منظور الحق في التعليم للجميع بشأن هدف تعليمي شامل، وكذلك بشأن الأهداف الشاملة الأخرى، ولا سيما القضاء على الفقر وتمكين المرأة على

(٤) اليونيسيف، "التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: مشروع تقرير تجميعي للمشاورات المواضيعية التي أجريت بشأن التعليم على الصعيد العالمي" (نيويورك، ٢٠١٣).

النحو المقترح في تقرير الفريق الرفيع المستوى. ويود المقرر الخاص التأكيد على أن جميع الأهداف الإنمائية تستند إلى أبعاد التعليم، ويجب النظر إليها من هذا المنظور.

٣١ - ويعتقد المقرر الخاص أنه يجب التأكيد على الحق في التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، استناداً للعديد من الأسباب. إذ يشكل التعليم لبنة أساسية للتنمية البشرية، وله قيمة كبيرة للفرد والتحول الاجتماعي. ويُمكن التعليم الأطفال من الاستعداد للمواطنة الديمقراطية ولتحمل المسؤوليات في المستقبل. ويشكل التعليم أمراً محورياً في استراتيجيات القضاء على الفقر وفي تحقيق الالتزامات العالمية من أجل التنمية المستدامة. ويقترن النمو في دليل التنمية البشرية (الذي يستعين به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) بالنمو في الإنفاق العام على التعليم: إذ إن التعليم هو أفضل استثمار يمكن لأي بلد أن يقوم به. والتعليم هو أمر ضروري لتمكين المرأة، مما يجعلها عاملاً للتغيير والتحول الاجتماعي. والتعليم له أهمية حاسمة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وتعزيز التضامن. والتعليم هو حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف لجميع الأطفال - سواء الفتيان أو الفتيات. ولجميع الأهداف الإنمائية أبعاد تعليمية، ويشكل الحق في التعليم وسيلة لا غنى عنها من أجل التنمية.

٣٢ - وإن الحق في التعليم، وهو أمر أساسي من أجل ممارسة جميع حقوق الإنسان الأخرى، أمر بالغ الأهمية في خطط التنمية الوطنية والدولية وفي السياسات العامة وفي الشراكات العالمية. ويشكل الأعمال الكاملة للحق في التعليم الجيد للجميع بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان عاملاً حاسماً في تنفيذ الخطة في المستقبل على الصعيد العالمي، انطلاقاً من رؤية إنمائية واسعة النطاق.

رابعاً - مراعاة حقوق الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع التركيز على الحق في التعليم

٣٣ - جرى التأكيد على أهمية اتخاذ نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في وقت سابق من هذا العام خلال اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بمراعاة حقوق الإنسان في خطة التنمية، مع التركيز على مجالات الحق في التعليم، الذي نظمته مجلس حقوق الإنسان في ١ آذار/مارس ٢٠١٣.

٣٤ - وفي كلمة الأمين العام التي وجهها إلى الفريق الرفيع المستوى، أعرب عن قلقه من أن الكثير جداً من الأطفال ممن هم في سن الدراسة الابتدائية لا يزالون غير ملتحقين بالمدارس، والكثير جداً يتركون المدرسة بدون اكتساب المهارات الأساسية، وأشار إلى أن التعليم هو

الأمل والكرامة والنمو والتمكين، وهو اللبنة الأساسية في كل مجتمع والطريق للخروج من الفقر.

٣٥ - وفي الاجتماع أيضا أشارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى أن الحق الشامل في التعليم هو أمر محوري في النهج القائم على حقوق الإنسان وأن التعليم ضروري في أعمال الحق في التنمية، بما يمكن جميع الناس، دون تمييز من أي نوع، من أن يقوموا بدور نشط في العملية.

٣٦ - وأعربت الشيخة موزة بنت ناصر عن استمرار التزامها بالإعمال الكامل للحق في التعليم، وهو حق أساسي لكل طفل، على النحو الذي تجسده مبادرة "عَلِّم طفلا" من أجل توفير التعليم الجيد على مستوى العالم للأطفال والشباب الذين لا يزالون خارج المدرسة.

٣٧ - وأكد المدير العام لليونسكو على القدرة التحويلية للتعليم التي تجعل منه قوة تحقق الاستفادة في جميع أعمال التنمية، وشدد على أن خطة التنمية في المستقبل يجب أن تبدأ من الإنصاف كي تضمن أن يتمكن الجميع من إعمال الحق في التعليم والتدريب وفرص التعلم.

خامسا - تنفيذ النهج القائم على الحقوق إزاء التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

ألف - أهمية النهج القائم على الحقوق

٣٨ - يضيف النهج القائم على حقوق الإنسان القوة والشرعية على خطة التنمية ويوفر أساسا متينا للعمل على الصعيد الوطني. ويعني اعتماد منظور حقوق الإنسان إزاء خطة التنمية، من بين أمور أخرى، ضرورة إجراء فحص دقيق للصكوك القانونية الوطنية التي تشكل إطار النظم والسياسات التعليمية في البلدان، والتي تربط بين الالتزامات السياسية للحكومات والالتزامات الدولية بموجب قانون حقوق الإنسان.

٣٩ - ويسلم النهج القائم على الحقوق بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة، وتتيح تحقيق المساواة والمشاركة والشفافية والمساءلة. وينبغي تطبيق الأهداف والغايات التعليمية على جميع البلدان. كما ينبغي وضع الأهداف الوطنية بالتشاور التام مع المواطنين والمجتمع المدني. ويجب أن يضمن كل هدف من الأهداف أن يكون التعليم متاحا للجميع، وأنه عندما يكون محدودا بسبب الافتقار إلى الموارد، يجب العمل على إتاحتها تدريجيا دون تمييز. ويجب أن تتسم الجهود المبذولة لتنفيذ الأهداف التعليمية والتمويل الذي تقدمه

الحكومات بالشفافية. وأخيراً، فمن خلال التشريعات الوطنية، يُمنح الحق في التعليم لجميع الأشخاص، وسوف يكون في وسعهم اللجوء إليها لكفالة الوفاء بهذه الالتزامات.

٤٠ - ويمثل التركيز على استراتيجية تنفيذ فعالة، فضلاً عن آليات الرصد وتدابير المساءلة، أمراً حيوياً في التصدي للفجوة بين الالتزامات والواقع في تحقيق هدف توفير التعليم للجميع والأهداف المتصلة بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، ينبغي وضع استراتيجية من هذا القبيل في خطة التنمية كي تستفيد منها الحكومات. وينبغي أن يكون الاعتراف بالحق في التعليم، والوفاء بالالتزامات الدولية المترابطة أمراً حاسماً فيما يتعلق بتنفيذ هذه الخطة، مع مراعاة مفاهيم "أصحاب الحقوق" و "أصحاب الواجبات". وللناس حقوق متساوية في الحصول على التعليم، ويمكن أن يحاسبوا حكوماتهم على دورها في التصدي للممارسات التمييزية أو عدم التكفل بتعليمهم. والحكومات بدورها عليها واجب توفير التعليم، ويحدد القانون الوطني والدولي هذه الواجبات.

٤١ - ولهذا يرى المقرر الخاص أنه من الضروري أن يكون كل هدف عالمي مشفوعاً باستراتيجيات تنفيذ يمكن أن تأخذها الحكومات في الاعتبار. وينبغي مواصلة تطوير استراتيجية التنفيذ المبينة في التوضيحات التي ترد في تقرير الفريق الرفيع المستوى. وينبغي أن تذكر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الهدف أولاً، ثم تقترح استراتيجيات التنفيذ، ويعقب ذلك آليات الرصد والمساءلة والإنفاذ.

٤٢ - ويستند النهج القائم على الحقوق إلى الالتزامات القانونية وليس السياسية. وينبغي تشجيع الحكومات على وضع إطار قانوني وطني يشمل الأحكام الدستورية بشأن الحق في التعليم، فضلاً عن قوانين التعليم والأنظمة والمراسيم ذات الصلة. ويجب أن تؤكد أي استراتيجيات للتنفيذ على الحاجة إلى تحديث التشريعات الوطنية من أجل تلبية الأهداف الواردة في الأهداف والغايات المتعلقة بالتعليم. وتشمل المجالات الرئيسية التي ينبغي التعامل معها: تحديد نوعية التعليم، وتمويل التعليم، وإدماج تنمية المهارات والتعليم التقني والتدريب المهني، وتنظيم الجهات التعليمية من القطاع الخاص، وتوفير برامج محو أمية الكبار والتعلم مدى الحياة.

٤٣ - ويرحب المقرر الخاص بما أولاه تقرير الفريق الرفيع المستوى من أهمية إلى النهج العادلة إزاء التعليم لصالح الفئات المهمشة والضعيفة. ويتطلب هذا التركيز على اعتماد تدابير إيجابية من قبيل العمل الإيجابي وبرامج الحماية الاجتماعية، التي تستهدف الفئات المحرومة والضعيفة كي تكفل تمكنها من الحصول على التعليم على قدم المساواة.

باء - الهدف العام بشأن التعليم

٤٤ - الحق في التعليم هو من بين أكثر الحقوق المعترف بها دولياً على نطاق واسع. وينبغي أن تُطبّق الأهداف المتصلة بالتعليم على الصعيد العالمي، مقرونة بأهداف ذات صلة على الصعيد الوطني. ويسلم تقرير الفريق الرفيع المستوى بأهمية التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي، فضلاً عن تنمية المهارات التقنية والمهنية. ويشير التقرير إلى إلمام الكبار بالقراءة والكتابة، وإن لم يُدرج كهدف من الأهداف المقترحة. وتسعى الأهداف التوضيحية أيضاً إلى تناول معايير الوصول وعدم التمييز والحد الأدنى من التعلم.

٤٥ - والتعليم عملية مستمرة تبدأ قبل بدء التعليم الابتدائي النظامي وتستمر بعد مرحلة التعليم الثانوي. وتعد أهمية الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى جانب الدور الذي تضطلع به الأسرة أمراً بالغ الأهمية في إعداد الأطفال للتعليم، ويجدر الترحيب بإدراجه في الخطة. ويجب أن تلي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أيضاً احتياجات الملايين من البالغين من حيث المستويات الأساسية للإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، وربط ذلك بتطوير المهارات.

٤٦ - ويتشابه برنامج التعليم المقترح مع البرنامج الذي طرحه المقرر الخاص في تقريره إلى الجمعية العامة بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من منظور الحق في التعليم (A/67/310)، الذي اقترح فيه أن تستفيد خطة التعليم المقبلة من التطورات المحرزة في العديد من البلدان وأن توطدها، بما يؤدي إلى تحديث التشريعات الوطنية، وكفالة استمرار التعليم الأساسي لمدة أطول (تسع سنوات) في إطار التعليم الثانوي العام. وينبغي أن تشمل هذه التطورات التعلم ذي الجودة القائم على التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من أجل مواجهة التحديات الجسام التي يطرحها اقتصاد يصطبغ بازدياد بطابع العولمة.

٤٧ - وينبغي أن تكون الغاية من هدف التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ليس فقط توفير التعليم للجميع في المرحلة الثانوية، ولكن استكمال المرحلة الثانوية للتعليم جيد النوعية بحلول عام ٢٠٣٠ (الإطار الزمني للخطة)، مع منح مكانة خاصة للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بوصفهما جزءاً لا يتجزأ من التعليم الثانوي، يجعل التعليم ذي صلة بالواقع ومفيداً لعالم الأعمال. وبالتالي، ينبغي توسيع نطاق الهدف العام في مجال التعليم.

٤٨ - وينبغي أن يركز كل هدف وغاية للتعليم، في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على توفير التعليم العالي الجودة للجميع، دون تمييز، بما يضمن الحد الأدنى من معايير التعلم.

٤٩ - ويجب إدماج كل هدف وغاية في القوانين والسياسات الوطنية بغية كفالة استناد تلك الالتزامات السياسية إلى الحقوق. وينبغي أن تصف التشريعات الوطنية التزامات

الحكومة بوضوح، بالإشارة إلى كيفية إمكان تحقيق الأهداف المقبلة تدريجياً وكيفية توفير التمويل اللازم. وينبغي أيضاً تحديد المؤشرات والمؤسسات الإحصائية المساندة، بما في ذلك الأهداف المحددة الوقت.

تطوير المهارات

٥٠ - إن الأهمية التي يعلقها تقرير الفريق الرفيع المستوى على تنمية المهارات، بما فيها التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني جديدة بالثناء. وهذا الأمر ضروري بوجه خاص لمواجهة التحديات الحسام التي يواجهها اقتصاد يصطبغ بازدياد بطابع العولمة، وزيادة تطلعات الشباب. ومع ذلك، يمكن تنقيح الهدف من خلال النص على ضرورة أن تكون تنمية المهارات والتدريب والتعليم في المجالين التقني والمهني جزءاً لا يتجزأ من التعليم الثانوي، مع توفير سبل السعي إلى التعليم العالي.

٥١ - وبغية التأكد من أن برامج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني ذات صلة بالفرص الاقتصادية على الصعيد المحلي، ينبغي أن تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز العمل على الصعيد الوطني بهدف إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في ظل القدرات الممكنة للدول بشكل عام، في إطار إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين مؤسسات وشركات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، وعلى أساس حقوق الإنسان. وهذه الشراكات ضرورية للتخفيف من أوجه الضعف الشائعة في هذا المجال، ولا سيما في العالم النامي، حيث تلزم إقامة صلات أقوى بين مؤسسات وشركات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من أجل استجابة نظام التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بشكل أفضل للطلبات المتزايدة على المهارات، وتحسين قدراته على المساهمة في التنمية الصناعية والاجتماعية والاقتصادية.

٥٢ - ويمكن أن تضع استراتيجيات التنفيذ أهدافاً وطنية لتحقيق النسبة المئوية الأدنى (على سبيل المثال، نسبة ٣٠ أو ٤٠ في المائة) من خريجي التعليم الثانوي والتعليم العالي ذوي المهارات المهنية والتقنية والتخصص المهني في مختلف القطاعات تمثياً مع الاحتياجات المتغيرة في البلد.

التعلم مدى الحياة

٥٣ - تم التشديد على التعلم مدى الحياة في تقرير اليونسكو المعنون التقرير العالمي عن التعليم لعام ٢٠٠٠: الحق في التعليم - نحو توفير التعليم للجميع مدى الحياة (باريس، ٢٠٠٠). والتعلم مدى الحياة ضرورة دائمة ومتزايدة باطراد وليس هدفاً محدد الوقت يتعين

تحقيقه بحلول عام ٢٠٣٠. ويجب كحد أدنى إدراج هدف التعلم مدى الحياة الذي يشترط برامج إلمام الكبار بالقراءة والكتابة والحساب في الخطة للتأكد من قدرة الملايين من البالغين الأميين على أعمال حقهم في التعليم الأساسي.

٥٤ - ويتغير طابع فرص العمل بسرعة في اقتصاد يصطبغ بالعمولة. ويتطلب التطور السريع المستمر في قطاع تكنولوجيا المعلومات استمرار إمكانية الوصول إلى التعليم التقني. وقد يشمل الهدف العالمي للتعلم مدى الحياة الحق في الحد الأدنى للإلمام بالقراءة والكتابة، ولكن يمكن أن يشمل أيضا إمكانية الوصول مدى الحياة إلى برامج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، أو غير ذلك من برامج التدريب الوظيفي.

٥٥ - ومن الملائم في ضوء الأهمية المتزايدة للتعلم مدى الحياة، بوصفه وسيلة لإيجاد فرص العمل والإفلات من قبضة الفقر، دراسته وتوضيحه على نحو أفضل في إطار الحق في التعليم.

٥٦ - وينبغي وضع إطار معياري من منظور الحق في التعليم. وهذا سيؤدي بدوره إلى توسيع نطاق الإطار القانوني للحق في التعليم، ومفاهيمه بوصفه حقا من الحقوق الأساسية.

متطلبات الجودة

٥٧ - من المعروف جيدا أن الجودة قد أهملت أثناء السعي إلى توفير التعليم للجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالتعليم. وهناك قلق واسع الانتشار إزاء ضعف التحصيل العلمي. ومما يؤسف له أن الحق في التعليم الأساسي الجيد للجميع لم يتحقق بعد. وينبغي أن تسعى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى ضمان عدم التضحية بالجودة أثناء توسيع نطاق إمكانية الحصول على التعليم.

٥٨ - وينبغي أن تؤكد خطة التنمية لم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣: هُضمة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، نيويورك ٢٠١٣. بعد عام ٢٠١٥ على الحاجة إلى إجراءات معيارية رامية إلى وضع قواعد ومعايير دنيا للجودة واجبة التطبيق في المدارس العامة والخاصة على حد سواء. وينبغي أن تنص على أن تعتمد البلدان آليات وطنية لتقييم الجودة والتعلم وأن تطبق في جميع مراحل العملية التعليمية. ويجب على الحكومات أيضا أن تكفل تأهيل المدرسين تأهيلا جيدا، ودعمهم من خلال فرص التطوير المهني، وأن يتمتعوا بالحماس والالتزام المهني. وينبغي أن تصبح مهنة التدريس أكثر جاذبية لكي تتمكن من اجتذاب أفضل المرشحين من خلال إعلاء شأن هذه المهنة في المجتمع، وتحسين ظروف عمل المعلمين وآفاق تطويرهم المهني، بما في ذلك دفع مرتبات مجزية لهم. ولا تزال التحديات هائلة ليس فقط في مواجهة النقص في المدرسين المؤهلين،

ولكن في وضع طرائق جديدة لتدريب المعلمين جنباً إلى جنب مع إجراء إصلاحات في مجال التعليم.

جيم - استراتيجيات الحد من الفقر: دور التعليم

٥٩ - الفقر هو أكبر عقبة تعترض التمتع بالحق في التعليم وكذلك الحق في التنمية بالنسبة لما يقرب من ١,٣ بليون نسمة ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، ويعد القضاء عليه من أحد الشواغل الإنمائية الملحة فعلاً.

٦٠ - وفي هذا الصدد، يود المقرر الخاص التأكيد على أن التعليم أداة قوية من أدوات القضاء على الفقر. ومع ذلك، فإن أحد عيوب تقرير الفريق الرفيع المستوى هو أن هذا النهج لم ينعكس في الهدف التوضيحي الأول المتمثل في القضاء على الفقر.

٦١ - ويجب أن تحتل الأهمية الرئيسية للحق في التعليم مكانة بارزة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، باعتباره أداة قوية للقضاء على انتقال الفقر من جيل إلى جيل. ولن تتحقق الأهداف المتفق عليها دولياً للقضاء على الفقر، وسوف يتسع نطاق أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخل المجتمعات ما لم يرتبط التعليم ارتباطاً وثيقاً بهدف القضاء على الفقر في المستقبل.

٦٢ - وينبغي أن تسترشد هذه الاستراتيجيات بالنهج العادلة، بالإضافة إلى تدابير الحماية الاجتماعية من أجل تمكين الأطفال من الأسر المعيشية الفقيرة من الحصول على حقهم الأساسي في التعليم.

٦٣ - وهذا يتطلب تقديم الدعم الدائم للتمتع بحق الجميع في الحصول على التعليم في شكل منح مالية ودراسية تُقدم إلى الأطفال الذين يقعون ضحايا للاستبعاد، ولا سيما ضحايا الفقر المدقع. وتقوم الإجراءات الإيجابية والتدابير الترويجية على أساس معياري في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وتنص المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على "نظام منح واف بالغرض" من بين أحكامها المتعلقة بالحق في التعليم.

دال - كفاءة المساواة بين الجنسين: الهدف التوضيحي ٢

٦٤ - يود المقرر الخاص أن يشير إلى أن الهدف التوضيحي المقترح في تقرير الفريق الرفيع المستوى فيما يتعلق بتمكين المرأة يمثل تراجعاً على ما يبدو بالمقارنة مع الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو: تعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الحصول على

التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم التقني. ويعد إنجاز حق الفتيات في التعليم على سبيل الأولوية من المتطلبات المطلقة، لأن المرأة، من الناحية التاريخية، ظلت تعاني من الظلم، وتشكل الفتيات والنساء غالبية الذين ما زالوا محرومين من التعليم.

٦٥ - وينبغي أن يستند حق النساء والفتيات في التعليم إلى أساس نهج قائم على الحقوق. وهذا أمر أساسي من أجل وضع حد للأشكال المتعددة للتمييز الذي تعاني منه النساء والفتيات. ويعني النهج القائم على الحقوق أن يُعتبر تعليم النساء والفتيات، مبدئياً، من ضرورات حقوق الإنسان بدلا من الاضطلاع به فقط بسبب الفوائد المحتملة التي ستعود على أولادهن أو على المجتمع. إن "زيادة المساواة، بما في ذلك بين الرجل والمرأة، وكذلك بين سائر المجموعات، ليست ضرورة بحد ذاتها فحسب، ولكنها أمر مهم أيضا لتحقيق التنمية البشرية. والتعليم من أقوى الأدوات لتحقيق هذه الغاية"^(٥).

٦٦ - وينبغي أن يكون العمل على الصعيد الوطني داعما للتطورات التشريعية والقوانين المحددة من أجل تمكين المرأة عن طريق التعليم في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي إطار متابعة الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

سادسا - التعليم باعتباره الأساس الذي تقوم عليه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٦٧ - لا بد من الاعتراف في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأهمية التعليم ليس فقط كحق في حد ذاته، وإنما أيضا باعتباره أمرا أساسيا للتمتع بجميع الحقوق الأخرى. ولا يمكن القضاء على الفقر بدون التعليم كما ذكرنا من قبل. وينبغي أن يُعترف بوضوح بالدور الرئيسي للتعليم من أجل تمكين النساء والفتيات. ويتطلب العاطلون من الشباب والبالغين المزيد من التعليم والتدريب لتنمية المهارات وإيجاد العمل اللائق. ويمكن للتعليم أن يعزز القيم اللازمة لخلق مجتمعات ديمقراطية مستقرة وسلمية.

٦٨ - ويُسلم الآن بالدور المحوري للتعليم في تسريع التقدم نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، ويبين بوضوح ضرورة استناد أي هدف محدد في خطة التنمية في المستقبل إلى الأبعاد التعليمية، ويجب أن تولي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الدوام الاهتمام لتلك الأبعاد التعليمية. وتنعكس أهميته أيضا في مبادرة الأمين العام العالمية بشأن التعليم - التعليم أولاً، المذكورة أعلاه، التي تحدد رؤية من أجل جعل التعليم أولوية عليا بالنسبة

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣: هُضمة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، (نيويورك ٢٠١٣).

للبرنامج السياسي العالمي. ويجب أن تستند خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى تلك المبادرة، بالإضافة إلى مفهوم التنمية المستدامة القائم على حقوق الإنسان.

سابعاً - مفهوم التنمية المستدامة القائم على حقوق الإنسان وأبعادها التعليمية

٦٩ - تُوفّر معايير حقوق الإنسان إطاراً معيارياً يؤسس العمل الإنمائي في إطار مجموعة شاملة من القيم، وتوفّر أيضاً أداة هامة لكفالة تحقيق التنمية بطريقة منصفة وعادلة ومستدامة. فلا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة ما لم تستند إلى حقوق الإنسان. وفي الواقع، تشكل الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان الأساس الذي يُعتبر ضرورياً للتأكد من استفادة الجميع من التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سيادة القانون والتنمية، وهما هدفان مترابطان بشدة ويعزز الواحد منهما الآخر، أساسيتان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٠ - ومن شأن تحقيق الاتساق بين الاستراتيجيات الإنمائية وقواعد ومبادئ حقوق الإنسان أن يعزز فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأنه يعني ضمناً، من بين أمور أخرى، إيلاء الاهتمام الجاد للمبادئ الأساسية لعدم التمييز والمساواة في صياغة القرارات المتعلقة بالسياسات وتنفيذها. وهذا أمر ضروري لتفادي التقدم الاقتصادي المستمر في تجاهل من لا يزالون مهمشين.

٧١ - وتتسم القواعد والمبادئ المعرب عنها في الإعلان بشأن الحق في التنمية الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٩٨٦ بأهمية كبيرة، وتوفّر أيضاً الأساس الذي تستند إليه صياغة خطة التنمية وتنفيذها. ويقر الإعلان بأن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه. ومن عدة نواح، يعزز الحق في التعليم والحق في التنمية الواحد منهما الآخر، وينبغي أن يؤخذ هذا في الاعتبار في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٢ - وينبغي أن تقدم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المقترحة إطاراً للتعاون الإنمائي الدولي، على أساس مبدأ التضامن الدولي. والدعم الدولي بالغ الأهمية في مساعدة العالم النامي في سبيل إعمال الحق في التعليم، ولا سيما الدول الأشد فقراً والأكثر هشاشة. ويجب أن يُقدم الشركاء الإنمائيون الدعم المالي والتقني إلى أقل البلدان نمواً من أجل تنفيذ الخطط والبرامج التعليمية الوطنية مع التسليم بالحاجة إلى تعزيز نظم التعليم الوطنية. ويجب أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار المفهوم الناشئ "للسيادة المسؤولة" حيث تنخرط البلدان في "تعاون دولي عادل قائم على القواعد ومعرض للمساءلة، والمشاركة في المساعي الجماعية التي تعزز الرفاه العالمي"^(٥) في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٣ - وعلى الرغم من أن التعليم مسؤولية أساسية تتحملها الحكومات، فهو أيضا مسؤولية اجتماعية، ويشمل أدوار ومسؤوليات جميع مقدمي خدمات التعليم ومختلف الجهات صاحبة المصلحة.

ثامنا - تحديد أدوار ومسؤوليات جميع أصحاب المصلحة

٧٤ - مثلما ورد في تقرير الفريق الرفيع المستوى، يقع على الحكومات الوطنية دور ومسؤولية محوريان هما "ترجمة رؤية وأهداف خطة [التنمية] لما بعد عام ٢٠١٥ إلى حقيقة عملية" و "تشكل السلطات المحلية جسرا حيويًا بين الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية والمواطنين"، حيث سيكون لهم جميعا دورٌ حاسم في صياغة شراكة عالمية جديدة. ويذكر التقرير أيضاً أن لكل شريك في الشراكة العالمية دوراً محددًا^(٣).

٧٥ - وتمثل مشاركة والتزام منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك على وجه الخصوص، المعلمون والطلاب وآباؤهم والمجتمعات المحلية، عاملا مهما لجودة أداء نظام التعليم الوطني ونجاحه.

٧٦ - ويتعين أن تكون نظم التعليم المستقبلية مصممة بحيث تبين بوضوح أدوار ومسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة، الذين يشملون المجتمعات المحلية، والهيئات المحلية، والمعلمون، والآباء. ولتحقيق تلك الغاية، ينبغي وضع إطار قانوني يسري على جميع مقدمي خدمات التعليم من القطاعين العام والخاص ويحترم بالكامل الحق في التعليم باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان، مع تحمل الحكومات للمسؤولية الرئيسية، تمشيا مع الالتزامات بحقوق الإنسان.

٧٧ - ومن المهم أيضا أن تقيم الحكومات حوارا دائما مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء من المجتمع المدني، بحيث يجدون تشجيعا في عملهم المستمر على تعزيز الحق في التعليم باعتباره عنصرا محوريا في خطة التنمية. ومرة أخرى، يؤدي "استخدام حقوق الإنسان كإطار ملزم مع التركيز على الالتزامات بحقوق الإنسان الأساسية"^(٦) إلى تعزيز شرعية جميع مجالات السياسة ومصادقيتها. وبهذه الروح، تكون هناك أهمية لجودة استراتيجيات الاتصالات التي تهدف إلى إشراك الأوساط التعليمية بأسرها بصورة نشيطة في تحقيق هدف التعليم المتفق عليه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

(٦) مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فيينا+٢٠: النهوض بحماية حقوق الإنسان: الإنجازات والتحديات والآفاق بعد ٢٠ عاما من المؤتمر العالمي: تقرير المؤتمر الدولي للخبراء (فيينا، ٢٠١٣).

تاسعا - آليات الرصد ومؤشراته

٧٨ - سيكون قياس أي أهداف إنمائية مستقبلية وإعداد تقارير بشأنها وضمان إنفاذها على الصعيد الوطني وسائل ضرورية للتقدم بنجاح صوب تحقيق تلك الأهداف.

٧٩ - وقد أوصى تقرير الفريق الرفيع المستوى بوضع آلية عالمية جديدة لاستعراض التزامات التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ على أساس معايير دولية لحقوق الإنسان، وكذلك بوضع استعراض مستقل تشارك فيه منظمات المجتمع المدني بصورة فعالة. ويذكر التقرير أن "أي أهداف جديدة ينبغي أن يصاحبها نظام مستقل ودقيق للرصد يتيح فرصا منتظمة للإبلاغ عن التقدم المحرز وأوجه القصور على مستوى سياسي رفيع"^(٣). وطرح أيضا في ذلك الصدد فكرة إنشاء "إطار مؤسسي".

٨٠ - وهناك ضرورة لتفعيل الالتزامات القانونية القائمة بتحديد غايات ونسب مستهدفة ونقاط مرجعية، إلى جانب وضع خطط عمل وبرامج وطنية بنقاط مرجعية من أجل تحقيق نهج قائم على حقوق الإنسان بصورة متدرجة.

٨١ - ومن هنا تأتي أهمية وضع مجموعة من المؤشرات واستخدامها. فمن شأن تلك المؤشرات أن تتيح للآليات القانونية العمل بصورة أفضل في تحديد السياسات والبرامج الحكومية اللازمة وتقييم ما إذا كانت تلك السياسات والبرامج وعمليات تنفيذها تؤدي إلى تحسين الإنجازات في مجالي التعليم والتعلم. وتتيح المؤشرات أيضا فحص الحالات للتأكد من أن الفئات الضعيفة ليست متروكة في الخلف. وتوجد للمؤشرات التفصيلية أهمية لكشف أوجه التفاوت بين الفئات الضعيفة وبيان الفجوات بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، أو تبيان الآثار على الفقراء.

٨٢ - ويمكن أيضا أن تبين المؤشرات مدى وفاء الحكومات بالتزاماتها وتعهداتها، وفجوة المساءلة. وعندما يكون الإطار المعتمد قائما على أساس الحقوق، فإن تلك المؤشرات تبين الأعمال التدريجي للحق في التعليم، وتوفر أساسا يستند إليه عند تقديم شكاوى ضد الحكومات متى كانت جهودها ناقصة. ويكون التصور بشأن مسؤولية الحكومات هو أنها تشمل مساءلتها عن تحقيق النتائج المتفق عليها، وليس من حيث كونها مجرد التزام سياسي يفتقر إلى أي إنفاذ.

عاشرا - مساءلة الحكومات

٨٣ - لما كانت المساءلة ركنا أساسيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لذا ينبغي التشديد على الآليات التي يمكن أن تُخضع الحكومة للمساءلة عن التزاماتها. ومن ثم، ينبغي أن يكون وضع إطار سليم للمساءلة مشفوعاً بمؤشرات مناسبة جزءاً لا يتجزأ من أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد لاحظ المفوض السامي لحقوق الإنسان، في كلمته أمام الحلقة النقاشية الرفيعة المستوى المعقودة بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان، أن نهج حقوق الإنسان يشدد على آليات المساءلة، وتغيير الالتزامات التي ينبغي أن توافق على رصدها عملية ما بعد عام ٢٠١٥ - على سبيل المثال، الالتزامات القائمة على معايير حقوق الإنسان وكيف ينبغي أن نوافق على رصدها - مثلا، بطريقة تشاركية.

٨٤ - إلا أن المقرر الخاص يود أن يشدد على أن المساءلة ستظل مفهوماً فارغاً إذا لم ترتبط بدرجة أكبر بإنفاذ الحق في التعليم في حالات عدم الوفاء بالالتزامات. ومن شأن صياغة الخطة بتلك الروح أن يحسن الاستجابة للأفكار الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى، نظراً لأنه يوصي، مثلما ورد أعلاه، بأن أي أهداف جديدة ينبغي أن يصاحبها نظام مستقل ودقيق للرصد يتيح فرصاً منتظمة للإبلاغ عن التقدم المحرز وأوجه القصور على مستوى سياسي رفيع^(٣).

حادي عشر - آليات الإنفاذ

٨٥ - يجب أن يكون رصد تنفيذ أهداف التعليم مرتبطاً بصورة وثيقة بآليات الإنفاذ الوطنية. ولا يكفي فقط وضع الحق في التعليم في قلب خطة التنمية، إذ أنه من المهم بنفس القدر حمايته في حالة انتهاكه أو خرقه، وكفالة إنفاذه وحمايته بصورة كاملة. وينبغي أن يكون لأصحاب هذا الحق القدرة على المطالبة باستحقاقهم وتحدي الحكومات من أجل الوفاء بالتزاماتها، وتحقيق التزامها الدولي المتوقع منها عندما لا يتم احترام هذه الالتزامات والوفاء بها.

٨٦ - وتوجد أهمية قصوى لإمكانية اللجوء إلى العدالة لإنفاذ الحقوق. وهناك إقرار بهذه الأهمية في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. والحق في التعليم حق قابل للتقاضي، وينبغي الاعتراف بذلك في خطة الأعمال المستقبلية.

٨٧ - وبناء على ذلك، ينبغي أن تعمل الحكومات لجعل التزاماتها قابلة للتقاضي في النظم القانونية الوطنية، والاعتراف بأنها جميعها تقوم على أساس القانون الدولي. ومثلما ذكر المقرر

الخاص في تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان، تمثل المحاكم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الإدارية أو شبه القضائية آليات مهمة يقوم المواطنون من خلالها بالتعامل مع الحكومات لضمان احترام حقوقهم.

٨٨ - وهناك أهمية لوضع منهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة لحماية وتعزيز الحق في التعليم. ويجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثاني عشر - التعليم والتعلم في مجال حقوق الإنسان

٨٩ - يعني التركيز على الحق في التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ضمناً أيضاً التعليم والتعلم في مجال حقوق الإنسان باعتباره أحد أهداف التعليم. وينبغي أن تقوم الدول وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بتكثيف الإجراءات على المستوى الوطني، عملاً بإعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، باعتباره وسيلة للإعمال الكامل للحق في التعليم على الصعيد العالمي. وينبغي إدراج القيم والمبادئ الديمقراطية المتعلقة بحقوق الإنسان والمعترف بها عالمياً ضمن أي نظام تعليمي.

٩٠ - ويمكن أيضاً أن تستفيد الحكومات من الخبرات المكتسبة في المساعي لتحقيق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، في سعيها لتحقيق هدفها العام المتمثل في إدماج المبادئ والقيم والممارسات في مجال التنمية المستدامة في جميع جوانب التعليم والتعلم.

٩١ - وللتعليم دور حاسم في منع التزايدات وبناء السلام وتعزيز التضامن؛ ويجب الاعتراف بأهميته في خطة التنمية المستقبلية باعتباره قوة عالمية لتوحيد الناس.

٩٢ - ويوفر التعليم من أجل تحقيق المواطنة العالمية والتعليم المبني على القيم، الذي تسعى إلى تعزيزه وتشجيعه المبادرة العالمية للتعليم التي أطلقها الأمين العام، التعليم أولاً، معايير أساسية للتعليم والتعلم في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع هذه المبادرة، ينبغي أن تسعى خطة التنمية إلى خلق جيل يقدر قيمة التعليم باعتباره يخدم "الصالح العام".

ثالث عشر - النهج المنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٩٣ - لا تكاد توجد وكالة في منظومة الأمم المتحدة دون اهتمام ما بالتعليم. فالحق في التعليم يمثل جزءاً لا يتجزأ من الرسالة المؤسسية لليونيسكو، وهو أولوية عالية من أولويات المنظمة. وقد كلفت كل من اليونيسكو واليونيسيف بمهمة إعداد الأطفال

لمسؤوليات المستقبل. ويشكل التعليم أهمية أيضا في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره أداة لا غنى عنها لاستراتيجيات الحد من الفقر. وتوجد كذلك أهمية للتعليم والتدريب وتنمية المهارات في المجالين الفني والمهني في عمل عدة وكالات مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وكذلك البنك الدولي.

٩٤ - ويمكن تعزيز التدابير المتعلقة بالتنفيذ الوطني لهدف التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بدمجها في أعمال الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وكذلك بأعمال مجلس حقوق الإنسان التي تقوم بصفة دورية، في جملة أمور، بتقييم مسألة إعمال الحق في التعلم وإصدار توصيات بشأنها. وتشدد التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في كثير من الحالات على أهمية تخصيص موارد معززة للتعليم على سبيل الأولوية، وعلى مسؤولية الحكومات في تعزيز حق التعلم بأبعاده المختلفة.

رابع عشر - بعض القضايا الأساسية البالغة الأهمية

٩٥ - في عملية صياغة الأهداف المتعلقة بالتعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تستحق بعض القضايا الرئيسية ذات الأهمية البالغة أن تولى اهتماما خاصا.

ألف - الاستثمار العام المستمر في التعليم باعتباره أولوية وطنية

٩٦ - تبين التجربة أن "النمو في مؤشر التنمية البشرية يرتبط بالنمو في الإنفاق العام على التعليم"^(٥). ولا يمكن لأي دولة ملتزمة بتعزيز التنمية أن تهمل الاستثمار في التعليم. وتمثل زيادة الاستثمار المحلي والدولي في التعليم عنصرا أساسيا لدعم التقدم صوب تحقيق خطة التنمية. والتعليم هو أفضل استثمار يمكن أن يقوم به أي بلد، وينبغي أن يكون أولوية دائمة. ومثلما ورد أعلاه، غالبا ما تشدد التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان على أهمية تخصيص موارد معززة للتنمية على سبيل الأولوية، وعلى مسؤوليات الحكومات في تعزيز وحماية الحق في التعليم بأبعاده المختلفة. وينبغي أن يتضمن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالضرورة التزامات واضحة وحازمة من جانب الدول بتوفير الموارد اللازمة باعتبار ذلك جزءا من التزاماتها بحقوق الإنسان.

٩٧ - ورغم أنه قد يكون هناك توافق آراء بشأن الحاجة إلى كفالة استثمار الدولة في قطاع التعليم، فإن وجود إطار قانوني له أهمية بالغة لاستمرار الدعم السياسي والمالي، إذ يمكن أن تخفف الجهود الرامية إلى تعزيز توسيع نطاق فرص التعليم ما لم تكن تركز على

إطار قانوني لا يكفل فحسب الحق في التعليم على أساس تكافؤ الفرص، وإنما يضمن أيضا استمرار استثمار الدولة في هذا القطاع الاستراتيجي.

٩٨ - وفي هذا الصدد، فإن وجود أحكام بشأن التمويل العام للتعليم، لا سيما التعليم الأساسي، في الدستور والتشريعات الوطنية والسياسات التعليمية في بعض البلدان يقدم أمثلة عملية.

باء - الحفاظ على المصلحة الاجتماعية في التعليم، والتعليم كمنفعة عامة

٩٩ - ينبغي أن يكون التعليم محورا لفكرة ومفاهيم المنافع العامة العالمية والمشاعات الفكرية التي تجري مناقشتها على نحو متزايد في المحافل الدولية. فالتعليم ينفذ الفرد والمجتمع معا، وينبغي حماية حرمة بتجنب تحويله إلى سلعة موجهة إلى تحقيق مكاسب تجارية فقط. ويساعد توفير الخدمات العامة التي تسهم في وجود قوة عاملة تتمتع بصحة جيدة وبحظ من التعليم على بناء الاستقرار الوطني وتعزيز شرعية الحكومة. وينبغي صون التعليم باعتباره منفعة عامة لكي لا يصبح شيئا مجردا من المصلحة الاجتماعية.

جيم - وضع إطار تنظيمي لمقدمي خدمات التعليم الخاص

١٠٠ - لمعالجة مسألة انتشار المدارس الخاصة، يتعين وضع أطر تنظيمية شاملة لكفالة امتثالها لقواعد ومعايير التعليم. وفي حين يمكن أن تكون المدارس الخاصة شريكا مهما في تقديم خدمات التعليم، فإنه من الضروري التذكير بأن الشركات الخاصة تركز على جني أكبر الأرباح. ومع عدم الإخلال بالمصلحة العامة في التعليم، يتعين فرض جزاءات فعالة في حالة حدوث ممارسات مسيئة من جانب مقدمي الخدمات التعليمية من القطاع الخاص. ويجب على صانعي السياسات "تحمل مسؤولياتهم. وليس بوسعهم أن يتركوا لقوى السوق أو أي نوع آخر من التنظيم الذاتي تصحيح الأمور عند اعوجاجها"^(٧).

١٠١ - ومع تزايد انتشار النهج القائمة على السوق في الحكومة، يجب تذكير الحكومات بمسؤوليتها الأولى في ضمان تحقيق المساواة الاجتماعية دون أي تمييز، والتي تنشأ عن السياسات التي تركز على النمو.

(٧) اليونسكو، التعلّم: الكثر الذي بداخلنا، تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتعليم في القرن الحادي والعشرين (باريس، ١٩٩٨).

دال - دور البرلمانين

١٠٢ - بالاعتماد على تجربة آليات من قبيل لجنة شبكة البرلمانين من أجل التعليم وثقافة السلام، التي أنشأها اليونيسكو، ينبغي إيلاء أهمية للدور الذي يضطلع به البرلمانين في تنفيذ خطة التعليم، بما في ذلك الدعوة من أجل وضع وتنفيذ قوانين ووفاء الحكومات بالتزاماتها بالتعليم.

هاء - تعزيز الرسالة الإنسانية وليس مجرد الدور النفعي للتعليم

١٠٣ - ينبغي أن يستلهم نظام التعليم من الرؤية الإنسانية وليس من مجرد الرؤية النفعية. ويمثل ذلك أهمية قصوى، نظراً لأن الرسالة الإنسانية للتعليم تتعرض للإفساد. ولذلك فإنه من المهم توجيه اهتمام بالغ لهذه الظاهرة، بحيث يكون التعليم مستلهماً من رؤية إنسانية عظيمة وليس من مجرد رؤية نفعية تنظر إلى التعليم من منظور قيمته المادية.

١٠٤ - ويتبوأ مبدأ العدالة الاجتماعية مركز الصدارة في الرسالة العالمية للأمم المتحدة من أجل تعزيز التنمية و صون الكرامة الإنسانية، وتنعكس مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة في إعلان الأمم المتحدة للألفية. ولهذا المبادئ أهمية كبرى تهددي بها الدول في ما تتخذه من إجراءات وينبغي التأكيد عليها مجدداً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

خامس عشر - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٥ - النهج القائم على حقوق الإنسان الذي يجري اعتماده في المناقشات الجارية حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يمثل تقدماً حاسماً قياساً بالطريقة التي تمت بها صياغة الأهداف الإنمائية للألفية. ومثل هذا النهج له أهمية خاصة من حيث قانون حقوق الإنسان والتزامات الدول، وما يترتب على ذلك من مساءلة الحكومات حتى ترقى إلى مستوى التزاماتها.

١٠٦ - ويجب الاستفادة من الزخم والالتزام المبتثقين عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لإضافة إطار دولي لعملية الأعمال الأوسع نطاقاً لحق الجميع في التعليم. وهذا أمر مهم للغاية لأن الحق في التعليم هو حق شامل - بل هو أساسي لممارسة جميع حقوق الإنسان الأخرى - ويضمن اعتبار التعليم أساس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما أقرها مجلس حقوق الإنسان في قراره ٤/٢٣، وهو ما يؤكد "ضرورة ضمان أن يكون الحق في التعليم مبدأً أساسياً في سياق خطة ما بعد عام ٢٠١٥".

١٠٧ - وإذ يضع في اعتباره أهمية تفعيل مثل هذا النهج المفاهيمي ووجهات النظر بشأن أهداف التعليم الواردة في هذا التقرير، يود المقرر الخاص أن يقدم التوصيات التالية.

النهج القائم على الحقوق المشفوع بإطار للحق في التعليم للجميع

١٠٨ - على عكس الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تخلق إطاراً شاملاً للتعليم يكون كلاً شاملاً. وينبغي للنهج العالمي، القائم على الحقوق، أن يتناول جميع جوانب التعليم والتعلم، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعلم مدى الحياة. وينبغي أن يؤكد التزامات الدولة، والامتنال لقواعد ومعايير الحق في التعليم للجميع في كل من المدارس العامة والخاصة. وينبغي أن يتناول النهج القائم على الحقوق جميع جوانب التعليم، وينبغي تطبيق أهداف التعليم للجميع في جداول الأعمال المقبل تطبيقاً شاملاً.

١٠٩ - وإذ تسترشد أهداف التعليم بنهج قائم على الحقوق، فإنها ينبغي أن تصاغ بصيغة استحقاقات، وأن تتولى الحكومات في المقابل المسؤولية أمام مواطنيها عن تنفيذ الأهداف والغايات. وبالتالي، ينبغي صياغة خطة التعليم وفق أصحاب الحقوق وأصحاب الواجبات: فأصحاب الحقوق هم الأطفال والشباب والكبار الذين يحق لهم الاستفادة من برامج التعليم المتاحة أو الوصول إليها بشكل منصف؛ وأصحاب الواجبات هم الحكومات، أو الشركاء الذين يساعدون الحكومات في أداء التزاماتها بتوفير السياسات والبرامج والمؤسسات التي تتولى تنفيذ الحق في التعليم. وبوصف الحكومات هي الجهة الرئيسية المكلفة بواجبات إعمال الحق في التعليم، لذا فإنها أولاً وقبل كل شيء مسؤولة عن توفير نظام تعليمي وطني يرقى إلى مستوى التزاماتها.

العدالة والجودة وإنجازات التعلم

١١٠ - يجب أن تتناول خطة التعليم لما بعد عام ٢٠١٥ التهميش والاستبعاد في التعليم وأن تعتمد نهجاً عادلة لصالح المهمشين والضعفاء. وتتحمل الدول المسؤولية عن توفير التعليم دون تمييز أو إقصاء.

١١١ - ويتطلب تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم التركيز على النهج الشاملة، واعتماد تدابير إيجابية بما في ذلك العمل الإيجابي والمخططات الاجتماعية، والتركيز على الفئات المحرومة والضعيفة لضمان حصولها على التعليم على قدم المساواة.

١١٢ - ومن الضروري الموازنة بين التخطيط للتنمية ومعايير ومبادئ حقوق الإنسان لتجنب أن يظل التقدم الاقتصادي غير شامل لأولئك الذين ما زالوا مهمشين، وبالتالي أن يظلوا محرومين من فرص التعليم.

١١٣ - وفي اقتصاد اليوم المعولم، لم يعد يكفي مجرد إنهاء التعليم الابتدائي. ولضمان أن يكون التعليم ذا صلة بالواقع ومفيدا، ينبغي لأهداف التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تحقق هدف تعميم التعليم الثانوي للجميع بحلول عام ٢٠٣٠، وأن يكون التعليم المهني والتقني والتدريب جزءا لا يتجزأ منه وذلك من أجل تلبية الطموحات المتزايدة للشباب لمواجهة التحديات الحرجة لاقتصاد تتزايد فيه العولمة.

١١٤ - والتعليم الابتدائي كالتزام أساسي للدول يجب أن يكون متاحا لجميع الأطفال، بغض النظر عن ظروفهم؛ ويجب أيضا أن تقدم مستويات أخرى من التعليم عندما يكون الحصول عليه مرهونا بتوافره، لجميع الأطفال، بغض النظر عن ظروفهم.

١١٥ - وقد أهملت الجودة أثناء السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم وخطة توفير التعليم للجميع، والحق في التعليم الأساسي الجيد للجميع لا يزال حبرا على ورق. وينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تُشرك الدول بحزم أشد في تعزيز وضمان إعطاء الحق في الحصول على التعليم الجيد للجميع دون تمييز أو إقصاء. والتعليم ذو الجودة العالية ضرورة حتمية من أجل الاستجابة للطموحات المتزايدة للشباب ولخلق مستقبل أفضل لهم. وبالتوازي مع توسيع فرص الحصول على التعليم للجميع، يجب على الحكومات أن تحرص تمام الحرص على ضمان المحافظة على معايير الحد الأدنى في التعليم.

استراتيجية التنفيذ مع التركيز على العمل على المستوى الوطني

١١٦ - ويجب أن يصاحب كل هدف وغاية من أهداف وغايات التعليم استراتيجية تنفيذ وآليات رصد، وينبغي أن تشمل الوصول وكذلك النوعية في كل مستوى من مستويات التعليم، بهدف تعزيز التحصيل العلمي. وينبغي أن تسترشد الاستراتيجية بنهج عادلة، جنبا إلى جنب مع توفير تدابير الحماية الاجتماعية والدعم في شكل منح مالية ودراسية للأطفال الذين هم ضحايا الإقصاء، وبخاصة أولئك الذين هم ضحايا الفقر المدقع. وهذا أمر بالغ الأهمية لمواجهة التحديات في التغلب على الفوارق غير المسبوقة في الوصول والجودة لأن الطلب على التعليم آخذ في الازدياد وما هو معروض يصبح أكثر تنوعا.

دور ومسؤولية جميع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين

١١٧ - التعليم هو مسؤولية أساسية من مسؤوليات الحكومة؛ بل هو أيضا مسؤولية اجتماعية، وتنطوي على المشاركة وإشراك منظمات المجتمع المدني، ومختلف أصحاب المصلحة. وينبغي تصميم نظم التعليم في المستقبل بحيث تحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات جميع الشركاء ومختلف أصحاب المصلحة - المجتمع الأهلي والهيئات المحلية، والمعلمين، والآباء وغيرهم. وينبغي أن يكون هناك إطار قانوني شامل، ينطبق على جميع مقدمي خدمات التعليم - العام والخاص - ويحترم بشكل كامل الحق في التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان، وأن يشكل هذا الإطار أساس استراتيجية التنفيذ.

الإطار التنظيمي لمراقبة مقدمي خدمات التعليم من القطاع الخاص

١١٨ - تضخم الطلب على التعليم وأدى إلى نمو هائل في عدد مقدمي خدمات التعليم من القطاع الخاص. ومطلوب إطار تنظيمي شامل وسليم للسيطرة على المؤسسات التعليمية الخاصة وضمان توافقها مع القواعد والمعايير. ومع الحفاظ على المصلحة العامة في التعليم، لا بد من وجود نظام من الجزاءات الفعالة في حالة لجوء مقدمي خدمات التعليم لممارسات مؤذية.

الاعتراف بالأبعاد التعليمية لجميع الأهداف العالمية الأخرى

١١٩ - ثمة اعتراف بالدور المحوري للتعليم في تسريع عجلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في سياق الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في عام ٢٠١٠. وهذا يستحق الاهتمام المستمر والأوسع، لأن جميع أهداف التنمية تقوم على أرضية الأبعاد التعليمية. وينبغي أن يكون الحق في التعليم ودوره المحوري في التنمية جزءا لا يتجزأ من كل هذه الأهداف. ويجب أن تبني خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أساس مبادرة الأمين العام العالمية بشأن التعليم - التعليم أولا - التي تحدد رؤية تجعل التعليم أولوية قصوى في جدول الأعمال السياسي العالمي. وينبغي إيلاء أولوية عليا للتعليم في التنمية الوطنية والحق في التعليم باعتباره جزءا لا يتجزأ من التخطيط للتنمية وتنفيذ السياسات والبرامج. ويستحق الحق في التعليم أن يُولى أهمية استراتيجية في السياسات العامة والشراكات العالمية.

١٢٠ - وإن الفقر هو أكبر عقبة تقف في طريق التمتع بالحق في التعليم، وكذلك الحق في التنمية والقضاء عليه هو أحد الأهداف الرئيسية للتنمية. وينبغي تضافر الهدف العالمي للقضاء على الفقر مع الهدف العالمي المتعلق بالتعليم، نظرا للأهمية الكبرى للتحقق في

التعليم باعتباره عاملاً قوياً في القضاء على انتقال الفقر بين الأجيال. وينبغي أن توفر استراتيجية التنفيذ الدعم الدائم في شكل منح مالية ودراسية للأطفال الذين ما زالوا محرومين من التعليم، ولا سيما الأطفال الذين هم ضحايا الفقر المدقع.

١٢١ - وبالمثل، فإن الهدف العالمي المتعلق بتمكين المرأة ينبغي أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعليم كحق أساسي، مع اتخاذ تدابير خاصة لصالح النساء والفتيات اللاتي يعشن في حالات من الضعف والنهميش. وينبغي أن ينظر إلى تعليم النساء والفتيات، بدهاءة، باعتباره ضرورة من ضرورات حقوق الإنسان، بدلاً من الاضطلاع به فقط بسبب الفوائد المحتملة التي ستعود على أبنائهن أو المجتمع. ويجب على الدول أن تطور تشريعاتها وأن تعتمد قوانين محددة لتمكين المرأة من خلال التعليم في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

تعزيز النظم القانونية الوطنية من أجل الحق في التعليم

١٢٢ - وضعت تشريعات وطنية تحدد الحق في التعليم الأساسي في العديد من البلدان كجزء من عملية التعليم للجميع. ويجب تشجيع الحكومات على مواصلة تنفيذ هذه العملية بحيث يتم تحديث قوانين التعليم لمعالجة مسائل جودة التعليم، والتمويل، وتوفير التعليم التقني والمهني والتدريب، وتنظيم مقدمي خدمات التعليم من القطاع الخاص، والتعلم مدى الحياة.

١٢٣ - إن تطوير مؤشرات مناسبة للعملية والنتائج مع وضع أهداف ومعايير وطنية يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من جميع استراتيجيات التنفيذ. وسوف يكون قياس أي هدف من أهداف التنمية في المستقبل، والإبلاغ عنها، والتأكد من أنها قابلة للتنفيذ على الصعيد الوطني عناصر أساسية في تحقيق التقدم. ويجب أن تكون الأهداف الوطنية عادلة، ويجب أن تعالج التدابير المتعلقة بالجودة والوصول والتحصيل العلمي. وينبغي أن تدرج المعايير الدولية الدنيا للتعلم.

١٢٤ - ويجب تفعيل الالتزامات القانونية القائمة في الغايات والأهداف لتقييم التقدم المحرز في إعمال الحق في التعليم ذي الجودة. وتتطلب الغايات والأهداف المتعلقة بالتنفيذ التدريجي من الحكومات أن تقدم تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز من خلال المؤشرات. وينبغي أن تشمل المؤشرات حيثما أمكن المعايير التي يجب التوصل إليها ضمن الإطار الزمني المتفق عليه.

الاستثمار العام المستدام في التعليم كأولوية وطنية

١٢٥ - لا يجوز لأي دولة ملتزمة بتعزيز التنمية أن تهمل الاستثمار في التعليم. وإذ نسلم بأن الحق في التنمية والحق في التعليم يعزز الواحد منهما الآخر، لذا ينبغي أن يكون هذا أولوية مستمرة. وقد تفشل الجهود الرامية إلى تعزيز وتوسيع فرص التعليم إذا لم تكن تحظى بالدعم السياسي والمالي والإطار القانوني الذي يضمن استمرار استثمار الدولة في هذا القطاع الاستراتيجي. وينبغي أن تتضمن خطة التعليم بالضرورة التزامات واضحة وحازمة من جانب الدول لتوفير الموارد اللازمة كجزء من التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

مساءلة الحكومات، جنبا إلى جنب مع آليات الرصد

١٢٦ - يجب أن تكون المساءلة حجر الزاوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز على آليات لمساءلة الحكومات عن التزاماتها. ويجب تفعيل الالتزامات القانونية القائمة في الأهداف والغايات جنبا إلى جنب مع تطوير الخطط والبرامج الوطنية ووضع معايير للإعمال التدريجي للحق في التعليم.

١٢٧ - وللمؤشرات أهمية بالغة في معالجة الفجوة في المساءلة، ويمكن أن تبين إلى أي مدى تقوم الحكومات بالوفاء بواجباتها والتزاماتها.

آليات الإنفاذ المرتبطة بمساءلة الحكومات

١٢٨ - إن المساءلة هي السمة البارزة التي يتسم بها نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية. ويفترض النهج القائم على الحقوق أن هذه الحقوق تحدها القوانين وهي قابلة للتنفيذ. ولذا فمن المهم جعل أهداف التعليم وغاياته بعد عام ٢٠١٥ قابلة للتنفيذ في سياق وطني.

١٢٩ - ويجب على أصحاب الحقوق أن تكون لديهم القدرة على تحدي الحكومات حتى تفي بالتزاماتها الدولية، عندما لا تكون هذه الالتزامات موضع احترام ولا توضع قيد التنفيذ. وإن الوصول إلى العدالة ذو أهمية قصوى من أجل إنفاذ الحقوق. والحق في التعليم هو حق يستند إلى القانون، وينبغي الاعتراف بهذا في خطة المستقبل. ولهذا ينبغي للحكومات أن تعمل من أجل جعل التزاماتها التزمات تستند إلى القانون في النظم القانونية الوطنية، والتسليم بأنها جميعها تستند إلى القانون الدولي.

١٣٠ - ووفقا لذلك، ينبغي توشي آليات إنفاذ فعالة مرتبطة بمساءلة الحكومة في الخطة المقبلة. وينبغي أن تتضمن الخطة أحكاما تمكن الأفراد والجماعات من المطالبة بحقوقهم في التعليم بوصفه استحقاقا في حالة تعرضه للانتهاك أو عدم الوفاء به. وفي هذا الصدد، ينبغي الاعتراف بالدور الخاص لأمناء المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمدافعين العامين عن حقوق الإنسان.

حماية المصلحة الاجتماعية في التعليم والحفاظ على التعليم كمنفعة عامة

١٣١ - يجب أن يكون التعليم محور فكرة ومفاهيم المنافع العامة العالمية والمشاعات الفكرية التي تتزايد مناقشتها في المحافل الدولية. فالتعليم يفيد كلا من الفرد والمجتمع ويجب حماية المصلحة الاجتماعية في التعليم في ما يتعلق بتحويله إلى سلعة لتحقيق مكاسب تجارية فقط. وينبغي الحفاظ على التعليم كمنفعة عامة وعدم تحويله إلى مجرد عمل تجاري.

النهج المنسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة

١٣٢ - يمكن تعزيز التدابير على الصعيد الوطني لتنفيذ هدف توفير التعليم في خطة ما بعد عام ٢٠١٥ من خلال إدماجها في عمل هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات، وكذلك مجلس حقوق الإنسان، والتي تقيم وتقدم توصيات بشكل دوري في ما يتعلق باستيفاء، في جملة أمور، الحق في التعليم. وحينما تقدم تقاريرها إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات أو إلى مجلس حقوق الإنسان، ينبغي للدول أن تشير إلى التدابير المتخذة عملا بخطة التنمية المتصلة بالتعليم لما بعد عام ٢٠١٥.

التضامن والتعاون على الصعيد الدولي

١٣٣ - قد تواجه الدول في حالات هشة والبلدان الأقل نموا صعوبات في تحقيق أهداف التعليم للجميع لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبروح من التعاون والتضامن الدوليين، ينبغي أن تحظى هذه الدول بدعم المجتمع الدولي في مسعاها لتنفيذها. وإن زيادة الاستثمارات المحلية والدولية في مجال التعليم أمر أساسي لتعزيز التقدم نحو تحقيق خطة التنمية.

نشر رسالة التعليم الإنسانية

١٣٤ - ينبغي أن يستلهم نظام التعليم رسالة إنسانية بدلا من مجرد استلهم دور نفعي للتعليم. وهذا أمر في غاية الأهمية، لأنه يجري إفساد الرسالة الإنسانية للتعليم. ولهذا فإنه

من المهم أن نولي انتباهاً بالغ الشدة لقيم ومعايير حقوق الإنسان وللمواطنة العالمية كجزء من الرسالة الإنسانية للتعليم من أجل أن يركز التعليم على تعزيز أهدافه الأساسية وتلبية حاجات التعلم الأساسية.

مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة

١٣٥ - وأخيراً، ينبغي أن تقوم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على مبادئ أساسية معينة. ويتبوأ مبدأ العدالة الاجتماعية مركز الصدارة في الرسالة العالمية للأمم المتحدة الهادفة إلى تعزيز التنمية وصون الكرامة الإنسانية، وتتجلى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وهذه مبادئ ذات أهمية بالغة من أجل أن تفتدي بها الدولة في أفعالها وينبغي التركيز عليها مجدداً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بهدف خلق عالم أفضل لأجيال الحاضر والمستقبل.